جزء فيه الجواب

عن حال الحديث المشهور في

ماء زمزم لما شُرِبَ له

تحرير الحافظ العلّامة طبيب العلل ناصر الحديث شيخ المحدثين في زمنه

أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن حجر العسقلاني

رَحِمَهُ اللهُ

اعتنى به وقرأه

مُسْعَد عَبْد الحَمِيد مُحَمَّد السَّعْدَنِي

وصف المخطوط وتوثيقه

اعتمدتُ في تحقيقي على هذه الرسالة على نسخة خطية محفوظة بدار الكتب المصرية، تحت فن (١٤٤ ـ مجاميع م)، ومصورة على ميكروفيلم برقم (١٧٣٧٠).

وعدد أوراقها (٨) ورقات، وعدد أسطر الصفحة (١٩) سطرًا.

أما عن توثيق الرسالة:

١ – ذكره الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٣/ ٤٩٣)، في آخر كلامه على حديث «ماء زمزم»: «وقد جمعتُ في ذلك جزءًا».

٢ – ذكره السخاوي في «الجواهر والدرر» (٢/ ٦٧٤).

٣ – ذكره السيوطي في «الحاوي» (٢/ ٢٢)، قائلًا: «وقد ألف الحافظ ابن حجر جزءًا في حديث ماء زمزم لما شُرِبَ له».

٤ – وذكره السيوطي أيضًا في «نظم العقيان» (ق ١٣/ أ ـ مخطوط الأزهرية).

فثبتت الرسالة له والحمد لله تعالى.


نماذج
من المخطوط

جزء فيه الجواب
عن حال الحديث المشهور في ماء زمزم
لما شرب له من تحرير الحافظ
العلامة خطيب الحفاظ ناصر
الحديث شيخ المحدثين
في زمنه أبي الفضل
أحمد بن علي بن محمد
بن محمد بن حجر
العسقلاني
رحمه الله
تعالى
آمين

فائدة
نقل بعضهم عن ابن عساكر قال سمعت الحسـ
حدث عن أبي الفضل بن خيرون أو غيره
البغدادي أن ذكر الشيخ شرب من ماء زمزم ثلاث
مرات وسأل الله تعالى ثلاث حاجات أخذاً
بالحديث أن ماء زمزم لما شرب له فالحاجة
الأولى أن يحدث بتاريخ بغداد بها الثانية
يملي الحديث بجامع المنصور الثالثة أن يدفن
بشر الحافي فقضى الله تعالى له ذلك ولم الذ
في طبقات الحفاظ في ترجمة الخطيب رحمهما

غلاف الرسالة

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم
سُئل الشيخ الإمام العلامة الحافظ شيخ الإسلام ملك العلماء
الأعلام خاتمة الحفاظ والمجتهدين قاضي القضاة شهاب الدين
أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن حجر الكناني العسقلاني المصري
الشافعي رحمه الله تعالى عن حديث ماء زمزم لما شرب له وبيان
مرتبته عند الحفاظ المتقنين، قال السائل: فإن شخصًا من
طلبة العلم ممن كان يلازم الشيخ كمال الدين الدميري ذكر أنه
سمع منه حالة تدريسه أنه قال: حديث ماء زمزم لما شرب له
صححه أربعة من الحفاظ: الشيخ الحافظ أبو الفرج بن الجوزي، والشيخ
الحافظ شرف الدين الدمياطي، والشيخ الحافظ تقي الدين ابن دقيق العيد
والشيخ الحافظ تقي الدين السبكي، تغمدهم الله تعالى برحمته، فهل
وقفتم على ذلك من كلام هؤلاء العلماء أو غيرهم؟ أشبعوا نا الكلام على ذلك وأوضحوه
أفادكم الله تعالى، آمين. أجاب: الحمد لله، اللهم اهدني
لما اختلف فيه من الحق بإذنك. الحديث المذكور ورد بلفظه
من حديث جابر ومن حديث ابن عباس، وحديث جابر أشهرهما
وورد بمعناه من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، ومن حديث
عبد الله بن عمر بن الخطاب، ومن حديث معاوية رضي الله عنهم
فأما حديث جابر فلم يخرجه أحد من أصحاب الكتب الستة غير
ابن ماجه، وأخرجه ابن ماجه في كتاب السنن له قال: حدثنا هشام بن عمار

أول الرسالة

محمد بن المنكدر فهذا آخر هذا الإسناد الذي نسب تصحيحه إلى الحافظ
شرف الدين الدمياطي وقد تقدم القول في الحكم على الحديث المذكور
من حيث هو باقية لغاية وتفسير المراد من حديث جابر حيث
وقع فيه لما شرب منه أوله يظهر من حديث ابن عباس حيث
زاد فيه إن شربته لتستشفي به شفاك الله إلى آخره فإن ذلك
يظهر أن اللام أو من في الحديث المذكور يعني من أجله وأحسن
ما فسر الحديث بالحديث والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب وصلى الله
على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم وحسبنا الله ونعم الوكيل نعم المولى
ونعم النصير [illegible]

[illegible]

آخر الرسالة

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد ولآله وصحبه وسلم

سُئِلَ الشيخ الإمام العلّامة الحافظ، شيخ الإسلام، ملك العلماء الأعلام، خاتمة الحفاظ والمجتهدين، قاضي القضاة، شهاب الدين، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن حجر الكناني العسقلاني المصري الشافعي رحمه الله[1] عن حديث: «ماء زمزم لما شُربَ له»، وبيان مرتبته عند الحفاظ المتقنين.

قال السائل

فإن شخصًا من طلبة العلم، ممن كان يلازم[2] الشيخ كمال الدين الدميري، ذكر أنه سمع منه حالة تدريسه أنه قال: حديث «ماء زمزم لما شُرِبَ له»، صححه أربعة من الحفاظ: الشيخ الحافظ أبو الفرج ابن الجوزي، والشيخ شرف الدين الدمياطي، والشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد، والشيخ الحافظ تقي الدين السبكي[3]، تغمدهم الله تعالى برحمته، فهل وقفتم على ذلك من كلام هؤلاء العلماء أو غيرهم؟، أشبعونا من الكلام على ذلك، وأفيدونا أفادكم الله تعالى آمين ....

---

(١) في المخطوط: «رحمه تعالى».

(٢) في المطبوع: «يلزم»، والتصويب من النسخة الخطية.

(٣) قال كيلاني محمد خليفة في تحقيقه لهذا الجزء (ص٢٠ طبعة مؤسسة قرطبة): «في الأصل (ابن السبكي) وهو خطأ، والصواب ما أثبتناه، لأنه الوالد»!!!، كذا قال، والمثبوت في المخطوط ما أثبتناه وتراه أمامك، ولعل النسخة التي حقق عليها كيلاني هذا الجزء هي النسخة التي بين يدي !!! ، والله المستعان.

أَجَابَ

الحمد لله، اللهم اهدني لما اختلف فيه من الحق بإذنك ...

الحديث المذكور ورد بلفظه من حديث جابر، ومن حديث ابن عباس، وحديث جابر أشهرهما، وورد بمعناه من حديث عبد الله بن عمرو بن العاصي، ومن حديث عبد الله بن عمر ابن الخطاب، ومن حديث معاوية، ﵃.

* فأمّا حديث جابر، ولم يخرج أحد من أصحاب الكتب الستة غيره، فأخرجه ابن ماجه في الحج من «السنن» له: قال: حدثنا هشام بن عمار، قال: ثنا الوليد بن مسلم، قال: قال عبد الله ابن المؤمل، أنه سمع أبا الزبير يقول: سمعتُ جابر بن عبد الله يقول: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول:

«ماء زمزم لما شُرِبَ له»[1].

وفي هذا الإسناد علتان:

إحداهما: ضعف عبد الله بن المؤمل.

ضعفه النسائي[2]، والدارقطني[3].

وقال أبو زرعة، وأبو حاتم: «ليس بقوي»[4].

وقال أحمد: ليس ⁽بذاك⁽⁵⁾⁾[1]، وقال مرة[2]: أحاديثه منكرة[3].

---

(١) سنن ابن ماجه (٣٠٦٢).

(٢) ضعفاء النسائي نص (٣٣١).

(٣) قاله في «سننه» (٥/ ١٠٥ رقم ٤٠٣٣ ـ طبعة مؤسسة الرسالة).

(٤) الجرح والتعديل (٥/ ١٧٥).

(٥) في المطبوع: «بذلك»، والمثبت من المخطوط.

وقال علي بن الحسين بن الجنيد: يشبه المتروك[٤].

واختلف فيه قول ابن معين، فقال مرة: ضعيف[٥]، وقال مرة: لا بأس به، له مناكير[٦]، وقال مرة: صالح الحديث[٧].

وقال ابن عدي: الضعف على أحاديثه بيّن[٨].

وقال ابن سعد: ثقة[٩]، (وكذا نقل ابن نمير[١٠])،

وقال العقيلي: لا يُتابع على أكثر حديثه[١١].

---

(١) الجرح والتعديل (٥/ ١٧٥).

(٢) وقع بالمخطوط: «قرة»، وهو خطأ.

(٣) العلل لابنه عبد الله نص (١٣٦١).

(٤) نقله عنه ابن الجوزي في ضعفائه (٢/ ١٣٧).

(٥) تاريخه رواية عثمان الدارمي نص (٤٧٦)، ورواية ابن أبي خيثمة كما في «تاريخه الكبير» (٣٤٣)، ورواية معاوية بن صالح كما في «الكامل» (٤/ ١٣٦)، وضعفاء العقيلي (٢/ ٣٠٣).

(٦) رواية ابن أبي مريم (الكامل ٤/ ١٣٦)، بدون «له مناكير».

(٧) رواية عباس الدوري نص (٢٩٠).

(٨) الكامل لابن عدي (٤/ ١٣٨).

(٩) طبقات ابن سعد الكبرى (٥/ ٤٩٤).

(١٠) هكذا وقع بالمخطوط والمطبوع، ولعل الصواب: «وكذا نُقِلَ عن ابن نمير»، ومما يؤكد كلامي أن ابن حجر نقل توثيقه في «التهذيب» (٢/ ٤٤٠ – طبعة مؤسسة الرسالة).

(١١) الضعفاء للعقيلي (٢/ ٣٠٢).

ونقل المزي عن ابن حبان أنه ذكره في «الثقات» [وقال: يخطئ، ولم يذكره ابن حبان في الثقات[1]] الأثبات، على أنه آخر، وإلا فقد ذكره في «الضعفاء»[2]، فقال: لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد.

وقال في «الثقات»[3]: عبد الله بن المؤمل، عن عطاء، وعنه: (منصور بن سفيان[4])، وليس هذا بصاحب أبي الزبير [المكي[5]] ، الذي روى عنه ابن المبارك، [ذاك ضعيف[6]]، انتهى.

ولم يُصب ابن حبان في جعله اثنين، بل هو واحد مكيّ، روى عن عطاء، وعن أبي[7] الزبير، وعن ابن أبي مُليكة، وغيرهم، روى عنه من أهل الحجاز: الشافعي، وابن جريج وهو من أقرانه، ومعن بن عيسى، ومن أهل الشام: الوليد بن مسلم، ومن أهل الكوفة: زيد بن الحباب، والعقدي، وفهد بن عبد الرحمن، وأبو نعيم[8]، ومن أهل خراسان: عبد الله بن المبارك، والحسين بن الوليد، وآخرون غير من ذكرنا، فهو مشهور، ولم يتهم بالكذب[9].

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من المطبوع.

(٢) ضعفاء ابن حبان (١/ ٥٢١ – طبعة حمدي السلفي / دار الصميعي).

(٣) ثقات ابن حبان (٧/ ٢٨).

(٤) في المطبوع: «منصور بن سقير»، والمثبت من المخطوط، وثقات ابن حبان، وهو: منصور بن صقير.

(٥) ما بين المعقوفين غير موجود بالثقات.

(٦) ما بين المعقوفين غير موجود بالثقات.

(٧) في المخطوط: «ابن»، وهو خطأ، والصواب ما أثبته.

(٨) هو: الفضل بن دُكين.

(٩) لذا قال عنه في «التقريب» (٣٦٧٣ – طبعة دار العاصمة): «ضعيف».

قال ابن عبد البر: هو سيء الحفظ، ما علمنا فيه شيئًا يُسقط عدالته[1]. انتهى.

فهو من هذه الحيثية ممن يُعتبر حديثه، وإذا جاء الحديث الذي يرويه من غير طريقه اعتضد بروايته، وصار حسنًا على رأي الترمذي ومن تابعه.

العلة الثانية: رواية الوليد بن مسلم عنه بغير تصريح بالتحديث، والوليد يدلِّس ويسوِّي، فلا يُقبل من حديثه إلا ما صرَّح فيه بالتحديث له ولشيخه، ولكن هذه العلة منتفية، فإن الحديث معروف عن عبد الله بن المؤمل، [من غير رواية الوليد، أخرجه الإمام أحمد في مسند (جابر من مسنده[2] قال: حدثنا عبد الله بن الوليد، حدثنا عبد الله بن المؤمل[3]] عن أبي الزبير، عن جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ماء زمزم لما شُربَ (منه[4])»[5].

ووقع اللفظان معًا عند الفاكهي في «أخبار مكة» فقال: حدثنا محمد بن سليمان، ثنا زيد بن الحباب. (ح) قال: وحدثنا ابن أبي بزة، ثنا محمد بن حبيب مولى [آل باذان[6]] جميعًا، عن عبد الله ابن المؤمل، عن أبي الزبير، عن جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ:

«ماء زمزم لما شرب له».

قال ابن أبي بزة في روايته[1]: «أو منه»[2].

---

(١) نقله ابن حجر في «التهذيب» (٢/ ٤٤٠).

(٢) ما بين القوسين ساقط من المطبوع.

(٣) ما بين المعقوفين من هامش المخطوط، وكُتبَ بجواره «صح».

(٤) في المخطوط: «له»، والمثبت من «المسند» (٢٣/ ٢٤٤)، وقد وقع في نسخ خطية للمسند: «له».

(٥) أخرجه أحمد في «المسند» (٢٣/ ٢٤٤ برقم ١٤٩٩٦ - طبعة مؤسسة الرسالة).

(٦) في المطبوع: «مولى الزباذان» !!!، والمثبت من المخطوط، وهو الموافق لأخبار مكة (١٠٧٦).

ورواه عمر بن شبة في «كتاب مكة»، من طريق المعافى بن عمران، ومن طريق أبي أحمد الزبيري، كلاهما عن عبد الله بن المؤمل.

وذكره ابن عدي في «الكامل»[3] في ترجمة عبد الله بن المؤمل، وذكر أن معن بن عيسى رواه عنه وساقه بسنده.

وكذا أخرجه الحكيم الترمذي من طريق معن[4].

وأشار ابن عدي إلى أن عبد الله بن المؤمل لم ينفرد به، وأنه رواه عبد الرحمن بن المغيرة، عن حمزة الزيات، عن أبي الزبير، عن جابر[5]. انتهى.

وطريق حمزة هذه رُويناها في «الأوسط» للطبراني[6]، وأخطأ فيه رَاويه، إنما هو عن عبد الله ابن المؤمل، فهو المتفرد به.

ووجدتُ له طريقًا أخرى عند البيهقي في «السنن الكبرى» أخرجها من طريق إبراهيم بن طهمان، عن أبي الزبير[7].

وقيل: إن راويها سقط عليه عبد الله بن المؤمل أيضًا[1].

---

(١) في «أخبار مكة»: «في حديثه».

(٢) «أخبار مكة» للفاكهي (٢/ ٢٧ رقم ١٠٧٦ – طبعة دار خضر / بيروت).

(٣) «الكامل» (٤/ ١٣٦).

(٤) «نوادر الأصول» (٢/ ١٩٨/ أ – نسخة الجامعة الإسلامية)، و(٢/ ١٣٢/ أ-ب / النسخة الأزهرية).

(٥) «الكامل» (٤/ ١٣٦).

(٦) «المعجم الأوسط» للطبراني (٣٨١٥).

(٧) «السنن الكبرى» للبيهقي (٥/ ٢٠٢ رقم ٩٧٦٧ – طبعة مكتبة دار الباز).

ومن ثَمّ قال البيهقي: إن ابن المؤمل تفرد به[2].

وقد جرت عادة كثير من الحفاظ إطلاق التفرد، مع مرادهم فيه تفرد الثقة.

وسأذكر بقية الكلام على حديث جابر ﭬ، عند الجواب عن السؤال عن رتبة هذا الحديث في الصحة والضعف، إن شاء الله تعالى.

* وأما حديث ابن عباس ﭭ[3]، فرواه الدارقطني في «السنن» قال: حدثنا عمر بن الحسن بن علي، ثنا محمد بن هشام بن علي[4]، ثنا محمد بن حبيب الجارودي، ثنا سفيان بن عيينة، عن ابن أبي نجيح، عن ابن عباس ﭭ قال: قال رسول الله ﷺ: «ماء زمزم لما شرب له، إن شربته لتستشفي[5] به شفاك الله، وإن شربته ليشبعك[6] أشبعك الله [به[7]]، وإن شربته لقطع ظمئك قطعه الله، [و[8]]هي هزمة[9] جبريل، وسقيا الله إسماعيل»[1].

---

(1) قال الحافظ في «التلخيص الحبير» (2/ 570): «ثم رواه البيهقي بعد ذلك من حديث إبراهيم بن طهمان عن أبي الزبير ولا يصح عن إبراهيم. قلت: إنما سمعه إبراهيم من ابن المؤمل».

(2) «السنن الكبرى» (5/ 148 رقم 9442).

(3) في المطبوع: «رضي الله عنه»، والمثبت من المخطوط.

(4) في هامش المطبوع: «وهكذا جاء اسمه في الميزان واللسان، وجاء في سنن الدارقطني (محمد بن هشام بن عيسى)». **قلتُ**: بل في «السنن»: «علي» بدل من «عيسى»، فالاسم على الصواب في السنن.

(5) في «السنن»: «تستشفي».

(6) في «السنن»: «لشبعك».

(7) ما بين المعقوفين زيادة من «السنن».

(8) ما بين المعقوفين زيادة من «السنن».

(9) معناه: أن جبريل عليه السلام ضرب برجله المكان، فانخفض ونبع الماء منه.

وقد ذكر الذهبي في «الميزان»[٢] هذا الحديث في ترجمة عمر بن الحسن شيخ الدارقطني في هذا الحديث، فقال: «عمر بن الحسن الأشناني، القاضي أبو الحسن، ضعفه الدارقطني، وجاء عنه أنه كذبه، وله بلايا من ذلك، قال الدارقطني .... » فساق هذا الحديث.

قال الذهبي: «فقلد أثمَ الدارقطني بسكوته عنه، فإنه بهذا الإسناد باطل، ما رواه ابن عيينة قط، بل المعروف حديث جابر من رواية عبد الله بن المؤمل»[٣].

قلتُ: بل أخشى أن يكون الذي أثمَ في هذا الكلام الذهبيُّ، فإنه تكلم فيه فلم يُصب، والدارقطني أجلُّ من أن يُقال في حقه هذا الكلام، فإن عمر بن الحسن لم ينفرد به حتى يلزم الدارقطني أن يشرح حاله، وقد سلّم الذهبي ثقة مَنْ بَيْنَ عمر بن الحسن، وبين ابن عيينة، فلهذا انحصر القدح عنده في عمر، وليس آفة هذا الحديث من عمر على ما سنبينه.

فقد رواه الحاكم في «المستدرك»[٤] قال: حدثنا علي بن حمشاذ[٥] العدل[٦]، ثنا محمد بن هشام به. وقال: «هذا حديثٌ صحيحُ الإسنادِ إن سلِمَ من الجارودي»[٧] انتهى.

---

(١) «السنن» للدارقطني (٣/ ٣٥٤ رقم ٢٧٣٩ – طبعة مؤسسة الرسالة).

(٢) ميزان الاعتدال (٣/ ١٨٥).

(٣) المصدر السابق.

(٤) «المستدرك» (١/ ٦٤٨ رقم ١٧٩١ – طبعة دار الحرمين)، و(١/ ٤٧٣ – طبعة دار المعرفة).

(٥) في المطبوع: «حمشاد» بالدال المهملة، والصواب من المخطوط، و«الأنساب» للسمعاني (٤/ ٢٢١)، فقد ضبطه قائلًا: « بفتح الحاء المهملة، والميم الساكنة، والشين المعجمة المفتوحة بعدها الألف، وفي آخرها الذال المعجمة».

(٦) في المطبوع: «المعدل»، والتصويب من المخطوط، وانظر: السير (١٥/ ٣٩٨).

(٧) «المستدرك» (١/ ٦٤٨ رقم ١٧٩١ – طبعة دار الحرمين)، و(١/ ٤٧٣ – طبعة دار المعرفة).

فهذا كلام من عرف حال هؤلاء الرجال، فإن عليّ بن حمشاذ[1] من الأثبات، ووالده بفتح الحاء المهملة، وسكون الميم، بعدها شين معجمة، وشيخه محمد بن هشام ثقة عنده، وإن كان ابن القطان[2] وتبعه المنذري[3] قالا: إنه لا يُعرف، فقد عرفه الحاكم، ومع ذلك فقد شذ في تصريحه برفع هذا الحديث وبوصله.

وأما الجارودي، فقد ذكره الخطيب في «تاريخه»[4]، وقال: إنه صدوق.

قلتُ: وهو كما قال، إلا أنه انفرد عن ابن عيينة بوصل هذا الحديث، ومثله إذا انفرد لا يحتج به، فكيف إذا خالف؟، فقد رواه الحميدي، وابن أبي عمر، وغيرهما من الحفاظ عن ابن عيينة، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد. وهو وإن كان مثله لا يُقال بالرأي، فيكون في تقدير ما لو قال مجاهد: قال رسول الله ﷺ، فيكون مرسلًا.

وقد رواه سعيد بن منصور في «السنن»[5]، عن سفيان بن عيينة كذلك.

والحكيم الترمذي في «نوادر الأصول»، عن عبد الجبار بن العلاء، عن سفيان كذلك.

وكذا رواه عبد الرزاق في «مصنفه»[6]، والفاكهي أيضًا[1]، من طريق عبد الرزاق، عن سفيان كذلك.

---

(١) في المطبوع: «حمشاد»، وسبق ضبطه والكلام عليه آنفًا.

(٢) قاله في كتابه «بيان الوهم والإيهام» (٢/ ٣٥٣).

(٣) قاله في «الترغيب والترهيب» (٢/ ١٣٦ - طبعة دار الكتب العلمية).

(٤) «تاريخ بغداد» (٣/ ٨٧ - طبعة دار الغرب الإسلامي).

(٥) لم أقف عليه فيما هو مطبوع من «سنن سعيد بن منصور»، والله أعلم.

(٦) «المصنف» (٩١٢٤).

وكذا رواه الأزرقي في «كتاب مكة»[2]، عن جده، عن ابن عيينة كذلك.

هذا هو المعتمد، ولا عبرة بمن يقول: الحكم للواصل، لأن ذلك ليس عند أئمة الحديث: عليّ، وسفيان، وأحمد، بل المدار عندهم على أمانة الرجل وحفظه وشهرته ومعرفته بما روى عنه وغير ذلك، وكل ذلك هنا قد انتفى عن الجارودي، فإنه بصري، سمع من ابن عيينة شيئًا كثيرًا، فحديث من لازم ابن عيينة من أهل بلده، مع ما عنده من الحفظ والإتقان يقدم على رواية من ليس من أهل بلده، ولم يرو عنه إلا اليسير، وشرط قبول الزيادة لا يتطرق السهو لمن يرويها، وقد قال الشافعي في حديث رواه مالك: خالفه ستة أو سبعة اتفقوا على ذا، ولم يزيدوا تلك الكلمة، والعدد الكثير أولى بالحفظ من واحد.

وإذا جاز أن يُقال هذا في حق مالك، فكيف بمن هو دونه في الحفظ والإتقان بدرجات كثيرة؟، فحديث ابن عباس فيه هذه العلة.

وقد ذكر مسلم في «مقدمة صحيحه» ضابط المنكر، فقال: وعلامة المنكر في حديث المحدّث: أن يعمد إلى مثل الزهري في كثرة حديثه والرواة عنه، فيأتي عنه بما ليس عند أحد منهم[3].

وقد رُوينا في «المجالسة» لأبي بكر أحمد بن مروان الدينوري قصة فيها أن ابن عيينة [حكم بصحة هذا الحديث، ولكن لم يبين إسناده، وهي من رواية المهدي، عن ابن عيينة][4]، فلعله

---

(1) «أخبار مكة» للفاكهي (1056).

(2) «أخبار مكة» للأزرقي (ص 50).

(3) «صحيح مسلم – المقدمة» (1/ 7 – طبعة دار إحياء التراث).

(4) ما بين المعقوفين من هامش المخطوط، وكُتبَ بجواره «صح».

أشار إلى هذه الرواية المرسلة، وحكم للمتن بالصحة لثقة رجاله، ولمجئ الحديث من وجهٍ آخر، كما هو مشهور بين المحدثين من الحكم بصحة ما هذا سبيله.

* وأما حديث: عبد الله بن عمر[1]، وعبد الله بن عمرو بن العاصي[2]، فذكرهما صاحبنا تقي الدين القيسي المالكي في «أخبار مكة» له في «الكتاب الكبير»، وأشار إليهما في مختصره.

وإسناد كل منهما واهٍ، فلا عبرة بهما.

*** وأما حديث معاوية:**

فأخرجه الفاكهي من رواية ابن إسحاق، حدثني يحيى بن عبّاد بن عبد الله بن الزبير، عن أبيه قال: لما حج معاوية حججنا معه، فلما طاف بالبيت صلى عند المقام ركعتين، ثم مر بزمزم وهو خارج إلى الصفا، فقال: انزع لي منها دلوًا يا غلام! ، قال: فنزع له منه[3] دلوًا، فأُتي به فشرب، وصبّ على رأسه ووجهه[4]، وهو يقول: «زمزم شفاء، وهي لما شُرِبَ له»[5].

---

(١) أخرجه الفاكهي في أخبار مكة (ج ٣ / ص ١٦٠) قال: حدثني أحمد بن صالح عرضته عليه قال: حدثني محمد بن إسماعيل القرشي المدني قال: حدثني عبد الله بن نافع عن مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «... **ومن شرب من ماء زمزم فماء زمزم لما شرب له**...».

وسنده ضعيف جدًّا: فيه: أحمد بن صالح، قال ابن حجر: «هٰذا من مناكيره».

وعبد الله بن نافع القرشي العدوي المدني، مولى عبد الله بن عمر، وقال الحافظ: «ضعيف».

(٢) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٤١٢٧) من طريق عبد الله بن المؤمل عن ابن جريج عن عطاء عن عبد الله بن عمرو مرفوعًا به.

وفيه: ابن المؤمل، تقدم بيان حاله.

(٣) في «أخبار مكة»: «منها».

(٤) في «أخبار مكة»: «وصب على وجهه ورأسه».

(٥) أخرجه الفاكهي في «أخبار مكة» (١٠٩٦)، وفي إسناد الفاكهي شيخه: محمد بن إسحاق الصيني، قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٧/ ١٩٦): «سألت أبا عون ابن عمرو بن عون عنه فتكلم فيه: وقال: هو كذاب، فتركت حديثه»، فالإسناد ليس كما قال الحافظ، بل هو واهٍ كما ترى، والله الموفق.

هٰذا إسنادٌ حسنٌ مع كونه موقوفًا، وهو أحسن من كل إسنادٍ وقفتُ عليه لهذا الحديث، ولم يذكره صاحبنا [تقي الدين[1]] مع شدة حاجته إليه.





(١) ما بين المعقوفين ليس بالمطبوع.

* وإذا تقرر ذلك: فمرتبة هذا الحديث عند الحفاظ باجتماع هذه الطرق يصلح للاحتجاج به، على ما عرفَ من قواعد أئمة الحديث.

* وأما المنقول عن الشيخ كمال الدين الدميري فلم يضبط الناقل عنه ما نقله عنه، فإنه ذكر [في كتابه[1]] ابن الجوزي، وقد ذكر صاحبنا تقي الدين في كتابه المذكور أن ابن الجوزي ضعفه، وأما أنا فلم أقف على ذلك، فقد راجعتُ كتاب ابن الجوزي في «الموضوعات»، وفي «العلل» فما رأيتُ هذا الحديث فيهما، وله كتاب سماه: «تحريك القلب [الساكن[2]] إلى أشرف الأماكن»، ما هو عندي الآن، فما أدري هل ذكره فيه أم لا؟، ثم راجعته فوجدته ذكره بغير إسناد، وذكر الصحابي ولم يصفه بصحةٍ ولا غيره[3].

* وذكر فيهم: الدمياطي، والكلام عنه في تصحيح حديث جابر قد استبهم[4].

---

(١) ما بين المعقوفين ليس بالمطبوع.

(٢) ما بين المعقوفين من هامش المخطوط، وكتب بجواره «صح».

(٣) طبع باسم: «مثير الغرام الساكن إلى أشرف الأماكن»، بتحقيق مصطفى محمد حسين الذهبي، بدار الحديث – القاهرة، وصواب الاسم: «مثير العزم الساكن...» كما في نسخة خطية بجوزتي، والحديث أورده فيه بلا سند ولا عزوٍ لصحابي (ص ٣٢٢).

هذا وجزم ابن الجوزي بصحة الحديث مؤكدًا ذلك بقوله في «منهاج القاصدين»: «وقد قال ﷺ: «ماء زمزم لما شرب له»، الإرواء (٤/ ٣٢٥).

(٤) قال الدمياطي في «المتجر الرابح» (ق٦٨/ ب – نسخة دار الكتب) عن حديث جابر: «رواه أحمد وابن ماجه بإسناد حسن».

فالكلام ليس مبهمًا كما قال الحافظ، بل هو صريح كما ترى.

* وذكر فيهم: ابن دقيق العيد، وكلامه إنما وقع في حديث ابن عباس، وله كلام عليه تبع فيه أبا الحسن ابن القطان الفاسي، ومال إلى ترجيح الحديث المذكور[1].

* وذكر فيهم: السبكي، ولم أقف على كلامه في ذلك، بل ذكر في «شرح المنهاج» حديث جابر وقال: إن ابن المؤمل تفرد به، وأنه مختلف[2] في توثيقه.

---

(١) قال الدمياطي في حديث ابن عباس عقب قول الحاكم: «صحيح الإسناد إن سلم من الجارود!»: «قلت: قد سلم منه والله أعلم»، (المتجر الرابح ق ٦٨/ ب)، وانظر كلام ابن القطان على حديث ابن عباس في كتابه «بيان الوهم والإيهام» (٣/ ٤٧٨ – ٤٧٩ رقم ١٢٤٥).

(٢) في المطبوع: «يختلف»، والتصويب من المخطوط.

وقد صححه غير من ذُكِرَ:

فروينا في «كتاب[1] المجالسة» لأبي بكر الدينوري، ثنا محمد بن عبد الرحمن، ثنا الحميدي، قال: كنا عند سفيان بن عيينة فحدثنا بحديث[2]: «ماء زمزم لما شربَ له»، فقام رجل من المجلس، ثم عاد فقال[3]: يا أبا محمد! أليس الحديث الذي حدثتنا به في زمزم صحيحًا[4] ؟، قال[5]: نعم، قال[6] الرجل: فإني[7] شربتُ الآن دلوًا من زمزم على أنك تحدثني بمئة حديث، فقال له[8] سفيان: اقعد، فقعد[9] فحدثه بمئة حديث[10].

ذكر الدينوري هذه الحكاية في الجزء الرابع من «المجالسة»[11].

---

(١) في المطبوع: «كتابه».

(٢) في المجالسة: «فحدثنا بحديث زمزم».

(٣) في المجالسة: «فقال له».

(٤) في المجالسة: «أليس الحديث صحيحًا الذي حدثتنا به في زمزم أنه لما شُرِبَ له؟».

(٥) في المجالسة: «فقال سفيان».

(٦) في المجالسة: «فقال الرجل».

(٧) في المجالسة: «فإني قد شربتُ».

(٨) في المجالسة: «فقال سفيان».

(٩) هذه الكلمة غير موجودة بالمجالسة.

(١٠) انظر: «المجالسة» لأبي بكر الدينوري (٢/ ٣٤٢ رقم ٥٠٩)، وأخرجه من طريق المصنف: قوام السنة الأصبهاني في «الترغيب والترهيب» رقم (١٠٣٩)، والتجيبي في «مستفاد الرحلة والاغتراب» (ص ٣١٥)، وابن الجوزي في «مثير العزم الساكن» (رقم ٢٩٩).

(١١) نعم هو في «الجزء الرابع من المجالسة» كما في المطبوع (٢/ ٣٢٣).

واشتهر عن الشافعي الإمام أنه شرب ماء زمزم للرمي، فكان يصيب من كل عشرة تسعة.

وشربه الحاكم أبو عبد الله لحُسن التصنيف ولغير ذلك، فصار أحسن أهل عصره تصنيفًا[(١)].

ولا يحصى كم شربه من الأئمة لأمورٍ نالوها.

وقد ذكر لنا الحافظ زين الدين العراقي أنه شربه لشيء فحصل له.

وأنا شربته مرة وسألتُ الله وأنا حينئذٍ في بداية طلب الحديث ـ أن يرزقني حالة الذهبي في حفظ الحديث، ثم حججتُ بعد مدة تقرب من عشرين سنة، وأنا أجد من نفسي المزيد على تلك المرتبة، فسألته رتبةً أعلى منها، فأرجو الله أن أنال ذلك.

وذكر الحكيم محمد بن علي الترمذي في «نوادر الأصول» عن والده أنه أخبره: أنه كان يطوف في الليل، فاشتدت عليه الإراقة، وخشي أن يخرج من المسجد إلى مكان يقضي حاجته، فتتلوث أقدامه بأقذار الناس، وكان ذلك في الموسم، فتوجه إلى زمزم فشرب منها لذلك، فرجع إلى الطواف. قال: فلم أحس بالبول حتى أصبحت[(٢)].

ولما ذكر الشيخ زين الدين العراقي في «النكت على علوم الحديث لابن الصلاح»: أن المختار الذي عليه عمل أهل الحديث جواز الحكم بالصحة للحديث، وإن لم يوجد للمتقدمين فيه تصحيحًا، استُدلَ على ذلك بأمورٍ منها: استمرار عمل المحدثين على ذلك، إلى أن قال: ثم صححت الطبق التي تلي هذه، فصحح الحافظ شرف الدين الدمياطي حديث جابر مرفوعًا: «ماء زمزم لما شربَ له» في

---

(١) انظر: «تبيين كذب المفتري» (٢٢٨)،«الأنساب» (٢ / ٣٧١)،السير (١٧/ ١٧١) «تذكرة الحفاظ» (٣ / ١٠٤٤)، «طبقات الشافعية الكبرى» السبكي (٤ / ١٥٩).

(٢) انظر: «النوادر» (٢/ ١٩٨/ أ –نسخة الجامعة الإسلامية)، و(٢/ ١٣٢/ أ–ب / النسخة الأزهرية).

جزء جمعه في ذلك، أورده من رواية عبد الرحمن بن أبي الموالي[1]، عن محمد بن المنكدر، عن جابر رضي الله عنه، ومن هذه الطريق رواه البيهقي في «شعب الإيمان»[2]، وإنما المعروف رواية عبد الله ابن المؤمل، عن ابن المنكدر، كما رواه ابن ماجه، وضعفه النووي[3]، وغيره من هذا الوجه.

قال شيخنا: وطريق ابن عباس أصح من طريق جابر[4]. انتهى كلام شيخنا.

وقوله: إن ابن ماجه رواه من طريق ابن المؤمل عن ابن المنكدر ـ وهمٌ، وإنما رواه ابن ماجه كما تقدم من طريق ابن المؤمل، [عن أبي الزبير، عن جابر، ولا يعرف[5] أحدًا من أصحاب ابن المؤمل[6]] قال فيه عنه، عن ابن المنكدر.

---

(١) في المطبوع: «الموال».

(٢) أخرجه البيهقي في «الشعب» (٤١٢٨)، والخطيب في «تاريخه» (١١/ ٤٠٥).

(٣) انظر: «المجموع شرح المهذب» (٨/ ٢٤٦ طبعة مكتبة الإرشاد – جدة).

(٤) انظر: «التقييد والإيضاح» (ص ١٣)، والنسخة الخطية (ق٣/ ب – النسخة الأزهرية).

(٥) في المطبوع: «ولا يُعرف أن»، والمثبت من النسخة الخطية.

(٦) ما بين المعقوفين من هامش المخطوط، وكُتبَ بجواره «صح».

وقوله: إن الدمياطي صحح الحديث المذكور فيه نظر؛ فإن الدمياطي أورده من طريق سويد بن سعيد، عن عبد الله بن المبارك، عن عبد الرحمن بن أبي الموالي[1]، عن محمد بن المنكدر، عن جابر... فذكره.

قال الدمياطي: هذا الإسناد على رسم الصحيح، فقد احتج البخاري بعبد الله بن أبي الموالي[2]، واحتج مسلم بسويد بن سعيد، واحتجا جميعًا ببقية رواته.

قلتُ: والحال هنا كما أشار إليه ابن الصلاح، فإن سويد بن سعيد أخرج له مسلم، لكنه لم يحتج به، وإنما أخرج له ما تُوبع عليه، صرح بذلك مسلم لمَّا عاتبه أبو زرعة على تخريجه عن سويد، وسويد مع ذلك كان متماسك الحال لما اجتمع به مسلم، ثم عمي بعد ذلك، ودسوا عليه من حديثه ما ليس منه فصار يتلقن[3]، وهذا الإسناد مما انقلب عليه، فإنه حدث به حال صحته على الصواب.

فروينا في «فوائد أبي بكر ابن المقرئ» من طريق سويد بن سعيد المذكور قال: رأيت ابن المبارك دخل زمزم فقال: اللهم إن ابن المؤمل حدثني عن أبي الزبير، عن جابر أن رسول الله ﷺ قال: «ماء زمزم لما شربَ له»، اللهم وإني أشربه من عطش يوم القيامة[4].

---

(١) في المطبوع: «الموال».

(٢) انظر السابق.

(٣) انظر: «التلخيص الحبير» (٢/ ٥٧١).

(٤) قال الحافظ في «التلخيص الحبير» (٢/ ٥٧١): «رويناه في فوائد أبي بكر بن المقري من طريق صحيحة».

وكذلك جزم شيخ شيوخنا الذهبي في «تاريخ الإسلام[1]» لـه، وفي «سـير النـبلاء[2]» في ترجمـة عبد الله بن المبارك أن الحسن بن عيسى رواه عن ابن المبارك كذلك، وأن رواية سويد عنه، عـن ابن أبي الموالي[3]، منكرة.

فهذا الإسناد مستقيم، وبه يظهر أن الإسناد الأول انقلب على سويد، فجعل موضع ابـن المؤمـل: ابن الموالي[4]، وموضع أبي الزبير: محمد بن المنكدر.

فهذا تحرير هذا الإسناد الذي نُسبَ تصحيحه إلى الحافظ شرف الدين الدمياطي.

وقد تقدم القول في الحكم على الحديث من حيث هو بما فيه كفاية.

---

(١) «تاريخ الإسلام» (١٢/ ٢٣١ طبعة دار الكتاب العربي).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٣٩٤).

(٣) في المطبوع: «الموال».

(٤) انظر السابق.

وتفسير المراد من حديث جابر حيث وقع فيه: «لما شرب منه»، أو: «له»، يظهر من حديث ابن عباس حديث زاد فيه: «إن شربته لتستشفي به شفاك الله ....»، إلى آخره، فإن ذلك يظهر أن اللام أو «من» في الحديث المذكور بمعنى: «من أجله»، وأحسن ما فسر الحديث بالحديث.

والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب.

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

وهو حسبنا ونعم الوكيل، نعم المولى ونعم النصير[1].

---

(١) على الهامش كتبَ: «بلغ مقابلة بأصله».

تم التعليق على الجزء والحمد لله تعالى، وصلى الله على محمد وآله وصحبه.